



(٢٧٩) - (٢٩٨)

العدد الخامس

مبحث القضاء والقدر عند القاضي البيضاوي

في كتابه تحفة الابرار

أ.د.م. سعد احمد علوان

الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

saad.alanezee0@gmail.com

ملخص البحث

إن موضوع القضاء والقدر من اعقد المواضيع العقديّة، ولم يزد رغم كثرة المباحث فيه إلا غموضاً، فهو أشبه شيء بباب الربا في علم الفقه، ولا غرابة في ذلك بل إن هذا هو الوصف الملازم لجميع أركان الإيمان، فما من ركن منها إلا وفيه خفاء من جهة إدراك كنه ذاته أو صفاته، إلا انه لا حجر على المؤمن من البحث فيه ومحاولة فهم أحكامه ليرسخ إيمانه ، فكان اختياري لهذا الموضوع لأهميته فأسميت بحثي ب (مبحث القضاء والقدر عند القاضي البيضاوي في كتابه تحفة الابرار) فقد قام هذا العالم الجليل بايضاح مسائل القضاء والقدر في كتابه تحفة الابرار على ما يقتضيه العلم ويرتضيه.

الكلمات المفتاحية : القضاء والقدر ، القاضي البيضاوي ، تحفة الابرار

The study of justice and destiny according to Judge Al-Baidawi**in his book Tuhfat Al-Abrar****D. Saad Ahmed Alwan****Iraqi University / College of Education for Girls****saad.alanezee0@gmail.com**

Abstract

The subject of decree and predestination is one of the most complex doctrinal issues, and despite the many investigations in it,



it has only increased ambiguity. Realizing his essence or his qualities, but there is no stone for the believer to research it and try to understand its rulings in order to consolidate his faith.

This venerable scholar has clarified the issues of fate and predestination in writing Tuhfat Al-Abrar according to what science requires and satisfies.

Keywords : Fate and destiny, Judge Al-Baidawi, Tuhfat Al-Abrar.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمدهُ ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهدهِ اللهُ فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .

وبعد :

فان الله تبارك وتعالى أنزل القرآن كتاب هداية ورحمة للعالمين ، وكان منهج القرآن تصحيح وترسيخ العقيدة في النفوس ، يعرضها بأسلوب يقنع العقل ، ويمتع العاطفة فجاءت عقيدة القرآن صافية ليس فيها تعقيدات فلسفية ، ولا جدالات نظرية الا التي تخدم واقع الامة في معاشها ومعادها ، لقد استطاع الاسلام بعقيدته السمحة الواضحة التي جاء بها كتاب الله العزيز ان يذيب كل الأفكار والمعتقدات والفروق التي سبقت مجيئه، فسار الناس على منهج واحد وفكر واحد، لا فضل لجنس على آخر ولا لون على لون إلا بالنقوى، فسار خلف هذه العقيدة المسلمون بأئمتهم وعوامهم صفاً واحداً، واستطاعوا من بناء دولة الإسلام التي دانت لها الدنيا بأسرها، فنشرت النور والعدل في أرجاء المعمورة كلها واتسعت رقعة الإسلام من بلاد الأندلس غرباً حتى الصين شرقاً ، ودخلت فيه القوميات المختلفة من الفرس والرومان والهنود والترك وغيرهم .

وقبض الله تبارك وتعالى علماءً أفاضاً في كل عصر ومصر، ضحوا بأوقاتهم وجعلوا عقولهم وعلومهم في خدمة العقيدة وحراستها وتنقيحها من أية شبهة قد تعلق بها وتشوش على عقيدة الأمة الاسلامية ، ومن هؤلاء الأفاضل القاضي ناصر الدين البيضاوي الذي تربي على يد كبار علماء العقيدة ، والحديث، والفقه، والتفسير، واللغة وغيرهم، فأصبح هذا الامام جبلاً شامخاً ووتداً راسخاً.

اهمية البحث :



إن موضوع القضاء والقدر من اعقد المواضيع العقديّة، ولم يزد رغم كثرة المباحث فيه إلا غموضاً، فهو أشبه شيء بباب الرّيا في علم الفقه، ولا غرابة في ذلك بل إن هذا هو الوصف الملازم لجميع أركان الإيمان، فما من ركن منها إلا وفيه خفاء من جهة إدراك كنه ذاته أو صفاته، إلا انه لا حجر على المؤمن من البحث فيه ومحاولة فهم أحكامه ليرسخ إيمانه ، فكان اختياري لهذا الموضوع لأهميته فأسميت بحثي ب (مبحث القضاء والقدر عند القاضي البيضاوي في كتابه تحفة الابرار) فقد قام هذا العالم الجليل بايضاح مسائل القضاء والقدر في كتابة تحفة الابرار على ما يقتضيه العلم ويرتضيه.

اهداف البحث:

ومما دفعني لاختيار هذا الموضوع ورغبتني فيه ، ما يأتي:

- ١- إحياء تراث العلماء الأجلء وسيرهم ، بعد أن غاب ذكرهم .
- ٢- أهمية دراسة آراء القاضي البيضاوي الإعتقادية على الخصوص ويتجلى ذلك في أمور:
 - أ) مكانته العلمية فهو من أعلام مدرسة الأشاعرة .
 - ب) كثرة مصنّفاته وتنوع فنونها .
 - ج) إستخراج صورة صحيحة لعقيدة القاضي البيضاوي رحمه الله .

خطة البحث :

أما عن خطة البحث فقد جاءت بمقدمة ومبحثين ذكرت في المبحث الاول السيرة الذاتية والعلمية للقاضي البيضاوي .

وفي المبحث الثاني ذكرت فيه ما يتعلق بمسألة القضاء والقدر ، ثم خاتمة ذكرت فيها اهم ما توصلت اليه من نتائج .

وختاماً فالله اسأل ان ينفعنا بما علمنا وان يختم بالصالحات اعمالنا وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الاول

السيرة الذاتية والعلمية للقاضي البيضاوي

المطلب الأول

السيرة الذاتية للبيضاوي



أولاً: أسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبته:

اسمه: هو عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاوي.
كنيته: يُكنى بأبي الخير.

لقبه: ويلقب بناصر الدين، ويُعرف بالقاضي (الاسنوي: ١/٢٨٣ - الاصبهاني: ١٣٦/٥).

نسبته: ونسب إلى المدينة البيضاء - بفتح الباء - وهي مدينة قرب شيراز ببلاد فارس. قيل: سميت البيضاء لأن لها قلعة بيضاء تبين من بعد، وكان اسمها في أيام الفرس دار صفيد فعربت بالمعنى (الحموي: ٣٣٥/٢).

وقد لُقِّب البيضاوي بالشيرازي نسبة إلى شيراز بكسر الشين وهي من أعظم مدن فارس حيث ولد في إحدى مدنها وترعرع فيها وتقلد القضاء فيها. (العسقلاني: ١٠٨/٥).

ثم ذكر سنده إلى رسول الله ﷺ ويتبين من ذلك أن البيضاوي كان القاضي ابن القاضي ابن العالم كما ذكر.

ثانياً: مولده ونشأته:

- ولادته:

ولد القاضي ناصر الدين البيضاوي في بلدة البيضاء التابعة لمنطقة شيراز، وقد غاب على المؤرخين تاريخ ميلاده فلم يذكره في كتبهم، ولم يشر أحد من المترجمين إلى تاريخ ولادته بسبب ما تعرضت له الدولة الإسلامية للغزو المغولي، فلم يتمكن أصحاب الطبقات والتراجم من الإحاطة بكل ما يخص المترجم له، ولكن على التقريب فهو من علماء القرن السابع وولادته غالباً في أوائل القرن السابع أو أواخر القرن السادس.

- نشأته:

وأما نشأته فقد نشأ البيضاوي في بيت علم وبركة، فأخذ العلم عن والده كما تتلمذ على شيوخ عصره في مختلف المجالات، فترى في مهد العلم وغذى به وتدرج فيه إلى أن بلغ فيه درجة سامية جمع فيها القرآن وعلومه والفقه وأصوله واللغة وعلومها، كما برع في علم الكلام والجدل والمنطق والتاريخ والفلسفة فقال عنه العلماء: إنّه كان إماماً مبرزاً نظاراً خيراً صالحاً متعبداً فقيهاً أصولياً متكلماً مفسراً محدثاً أديباً نحوياً مفتياً قاضياً عادلاً. (المراعي: ٨٨/١).



- الوظائف التي مارسها:

تقلد منصب قاضي القضاة بشيراز، وكان سبب ترقيه إلى هذا المنصب هو تفسيره للقرآن في كتابه أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

قال الخوانساري: (وقد صار هذا الكتاب منشأ ترقياته في العالم، وسبب تقربه عند سلطان العصر، واختصاصه بمنصب قضاء القضاة، وذلك أنه كان قد بعث إليه بكتاب تفسيره المذكور، فاستحسنه منه، وأشار إليه بأن يطلب من الحضرة السلطانية بأداء هذا العمل السديد كلما يريد، فقال: أريد قضاء البيضاء، لكي أترفع به بين أهل ديارى الذين كانوا ينظرون إليّ بعين التحقير). (الموسوي: ١٣٤/٥).
لم يمكث البيضاوي في منصب القضاء بشيراز فسرعان ما صرف منه لشدة في الحق فسعى في سبيل إعادة منصبه فرحل إلى تبريز. (الحموي: ١٣/٢) في طلب القضاء.

وقيل: إنه استند في ذلك إلى شفاعة الشيخ محمد الكحتائي الذي نصحه بالابتعاد عن منصب القضاء فانصاع لأمره. (ينظر: الموسوي: ١٤٠/٥)

ثالثاً: وفاته:

توفي البيضاوي في تبريز ببلاد فارس، ودُفن في "خرانداب" بتبريز على تربة الخواجة ضياء الدين يحيى على ما ذكر الخوانساري. (الموسوي: ١٣٤/٥).

وأما تاريخ وفاته فقد اختلف فيه المؤرخون:

فقال السبكي. (ينظر السبكي : ١٥٨/٨) والأسنوي (ينظر الاسنوي: ٢٨٣/١): سنة إحدى وتسعين وستمئة. وقال ابن كثير. (ينظر ابن كثير: ٣٠٩/١٣) في تاريخه والخوانساري. (الموسوي: ١٣٤/٥) وجمهور المؤرخين. توفي سنة خمس وثمانين وستمئة.

وقال الشهاب الخفاجي في حاشيته على أنوار التنزيل: (والمشهور الذي اعتمده وصححه المؤرخون في التواريخ الفارسية أنه توفي في شهر جمادى الأولى سنة تسع عشرة. وسبعمئة تقريباً ويشهد له ما في آخر تاريخه نظام التواريخ وهو المعتمد) (الخفاجي : ٤٠٣/١).

ولتباين هذه الأقوال في تاريخ وفاته حيث لا يمكن الترجيح فالمعول عليه هو الأخذ بقول جمهور المؤرخين أنه توفي عام خمس وثمانين وستمئة، والله أعلم بالصواب.

المبحث الثاني

مذهبه العقدي والفقهى ومكانته العلمية.

عقيدته ومذهبه:

١ - عقيدته:

كان البيضاوي متكلماً أشعرياً متصوفاً شافعيّ المذهب، ظهر ذلك في كتاباته في التفسير وغيرها من العلوم التي كتب فيها كالفقه والمنطق والعقيدة.

ففي علم الكلام ألف كتاب الطواع، والإيضاح، ومصباح الأرواح وغيرها، فكتابه طواع الأنوار قال فيه الأسنوي: هو كتاب دقيق للغاية وأجل مختصر صنف في علم الكلام (الاسنوي: ٣/١).

وقد ظهر علم الكلام والعقيدة الأشعرية في تفسير البيضاوي ظهوراً بيناً، فقد كان يجنح إلى مذهب التأويل في تفسير الآيات التي فيها ذكر الصفات الخبرية عن المولى عزَّ وجلَّ، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ... الآية﴾ (سورة غافر: ٨).

قال البيضاوي: (حملهم إيَّاه وحفيفهم حوله مجاز عن حفظهم وتديبيرهم له أو كناية عن قريبهم من ذي العرش ومكانتهم عنده وتوسطهم من نفاذ أمره). (البيضاوي: ٦١٨). وفي قوله تعالى: ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ... الآية﴾ (سورة الفتح: ١٠).

قال البيضاوي: (حالٌ أو استئناف مؤكّد على سبيل التخيل) (البيضاوي: ٦٧٨).

٢ - مذهبه:

أمّا بالنسبة لمذهبه فقد كان مذهبُ الشافعي أكثر انتشاراً في بلاد فارس وخراسان وبغداد وما حولها، فكان من تأثير ذلك أن اختار البيضاوي مذهب الشافعي ودافع عنه وإن كان قد اتقن فقه بقية المذاهب إلا أنّ مذهب الشافعي غلب على فقهه فظهر في مؤلفاته. ففي تفسير آيات الأحكام كان يذكر أقوال الفقهاء ويشير إلى ذكر مذهبه بقوله: (قال أصحابنا) ففي قوله تعالى: ﴿... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۝﴾

إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا ﴿سورة النساء: ٤٣﴾.

قال البيضاوي: (أي فتعمدوا شيئاً من وجه الأرض طاهراً. ولذلك قالت الحنفية: لو ضرب المتيمم يده على حجر صلد ومسح به أجزاءه. وقال أصحابنا لابد أن يعلق باليد شيء من التراب لقوله



تعالى في سورة المائدة: ﴿فَأْمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (سورة المائدة: ٦) أي من بعضه وجعل من الابتداء الغاية تعسف، ولا يفهم من ذلك إلا التبعض (البيضاوي: ١١٢).
وقد كان والد البيضاوي شافعي المذهب فكان لذلك أثر في تكوين شخصية البيضاوي واختياره لمذهب الشافعي. وقد صنفه السبكي ضمن فقهاء الشافعية وكذلك الأسنوي في طبقات الشافعية فكان يدرس فقه الشافعية لتلاميذه، كما ألف كتاب الغاية القصوى في دراية الفتوى في فقه الشافعية وشرح كتاب الشيرازي المسمى بالتبنيه في فقه الشافعية وغير ذلك. (السبكي: ١٥٧/٨).
خامساً: مكانته العلمية.

تواردت عبارات المترجمين للبيضاوي بالثناء عليه، نذكر منها على سبيل المثال:
قال السبكي: (كَانَ إِمَامًا مَبْرُورًا نَظَارًا صَالِحًا مُتَعَبِّدًا زَاهِدًا) (السبكي: ١٥٧/٨).
وقال ابن قاضي شهبه: (صاحب المصنفات وعالم أذربيجان وشيخ تلك الناحية) (قاضي شهبه: ١٧٣/٢).
وقال الذهبي: (من كبار الأئمة في المعقول) (الذهبي: ٢٥٨/١٧).
وقال اليافعي: (الإمام أعلم العلماء الأعلام) (اليافعي: ١٦٥/٤).
وقال ابن تغرى بردى: (قاضي شيراز وعالم أذربيجان وتلك النواحي، كان إماماً بارعاً مصنفاً، فريد عصره، ووحيد دهر، أثنى على علمه وفضله غير واحد) (ابو المحاسن: ١١١/٧).

المبحث الثاني

القضاء والقدر عند القاضي البيضاوي

إن موضوع القضاء والقدر من اعقد المواضيع العقدية، ولم يزد رغم كثرة المباحث فيه إلا غموضاً، فهو أشبه شيء بباب الربا في علم الفقه، ولا غرابة في ذلك بل إن هذا هو الوصف الملازم لجميع أركان الإيمان، فما من ركن منها إلا وفيه خفاء من جهة إدراك كنه ذاته أو صفاته، إلا انه لا حجر على المؤمن من البحث فيه ومحاولة فهم أحكامه ليرسخ إيمانه، وسنعرج على تعريف القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأول: تعريف القضاء والقدر لغة واصطلاحاً

أولاً. القضاء في اللغة:



قال الزُّهري : القَضَاءُ في اللُّغة على وجوه مَرَجَعها إلى انقطاع الشيء وتَمَامه . وكلُّ ما أُحْكِمَ عَمَلُهُ أو أتمَّ أو خُتِمَ أو أُدِيَ أو أُوجِبَ أو أُعْلِمَ أو أُنفِذَ أو أُمْضِيَ فقد قُضِيَ . (ابن الاثير : ٧٨/٤)

فالقضاء في اللغة يطلق على معان عدة منها: الحُكْمُ. يُقالُ: قَضَى القاضي على فلان بمعنى حكم عليه، وقد يكون بمعنى الأداء والإنهاء تقول قَضَى دَيْنَهُ ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ ﴾ (سورة الحجر : ٦٦) أي أَنهَيْنَاهُ إِلَيْهِ وَأَبْلَغْنَاهُ ذَلِكَ (الجوهري : ٢٤٦٣/٦).

ويطلق على عمل القاضي، وعلى الإحكام والإتقان وإتمام الأمر، ورجال القضاء: الهيئة التي يُوكَلُ إليها بحث الخصومات للفصل فيها طبقاً للقوانين. ويقال: وَقَعَ هذا الحادثُ قضاءً وَقَدَرًا: لم يُنسَبْ إلى فاعل أُخِذَتْه. قال ابن فارس: "القاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته" (ابن فارس : ٩٩/٥).

فعبقيدة القضاء والقَدَرُ: عقيدة من يرى أن الأعمال الإنسانية وما يترتب عليها من سعادة أو شقاء، وكذلك الأحداث الكونية، تسير وفق نظام أزلي ثابت (ابراهيم مصطفى : ٤٠٢/٢).

ثانياً . القدر في اللغة :

القَدَرُ: بفتح القاف والبدال: اسم يطلق على الحكم والقضاء، أو القضاء الموفق (الزهري : ١٨٣/٣ - وابن منظور : ٧٤/٥) .

والقدر بتسكين الدال هو : الفعل وهو : التقدير ، والقدر بتحريك الدال هو : المقدور (البيهقي: ١٠٨/١).

ويطلق أيضا على مقدار الشيء وحالاته المقدرة له. ووقت الشيء أو مكانه المقدّر له. والقضاء الذي يقضي به الله على عباده (ابراهيم مصطفى : ٣٥٢/٢).

قال ابن فارس: (القاف والبدال والراء، أصلٌ صحيح يدلُّ على مبلغ الشيء كنهه ونهايته)(ابن فارس : ٦٢/٥) .

أما القاضي البيضاوي (رحمه الله) ذهب إلى أن المراد بالقدر : التقدير ، والقضاء : الخلق، فالقضاء: فصل الأمر، سواء كان بقول أو فعل، والمراد به هاهنا الخلق، كما قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سِنْعَ سَمَآوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ سورة فصلت : ١٢، أي: لما خلق الله الخلق حكم حكما جازما، ووعد وعدا لازما لا خلف فيه: بـ" إن رحمتي سبقت غضبي " شبه حكمه الجازم الذي لا يعتريه نسخ ولا يتطرق إليه تغير بحكم الحاكم إذا قضى أمرا وأراد إحكامه، عقد عليه سجلا، وحفظ عنده، ليكون ذلك حجة باقية محفوظة عن التبديل والتحريف.(البيضاوي: ٧٩-٨٠ / ٢) .



ثالثاً . القضاء والقدر في الاصطلاح:

وأما من حيث الاصطلاح فالقضاء: هو الأمر الكلي الإجمالي الذي في الأزل، والقدر هو جزئيات ذلك الكلي وتفاصيل ذلك المجرم الواقعة في ما لا يزال وفي القرآن إشارة إليه بقوله (.... وَمَا نُزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ) (العيني : ٢٠/٢١٥).

قال : والقدر اسم لما صدر مقدرًا عن فعل القادر ، يقال قدرت الشيء وقدرته بالتخفيف والتنقيح بمعنى واحد ، والقضاء في هذا معناه الخلق كقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سِنْعَ سَمَآوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ سورة فصلت : ١٢، أي : خلقهن. (النووي : ١/١٥٤) .

ومن هنا قال بعض المعاصرين: مما سبق في تعريف القضاء والقدر في اللغة ، وما تدل عليه النصوص الشرعية ، يتضح لنا أن القضاء والقدر في الاصطلاح ، أو في الشرع: هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم ، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده ، وعلى صفات مخصوصة ، وكتابتها سبحانه لذلك ، ومشيتها له ، ووقوعها على حسب ما قدرها، وخلقها لها" (المحمود: ٣٩-٤٠) .

اما القاضي البيضاوي (رحمه الله) فقد فسر القضاء وقال : (هو الإرادة الأزلية، والعناية الإلهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص) ، و" القدر " : (تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها) (البيضاوي: ١/٣٠).

وقد اختلف العلماء في الفرق بين القضاء والقدر، فمنهم من قال: إنه لا فرق بين القضاء والقدر، فكل واحد منهما في معنى الآخر. ومنهم من قال: إن القدر: تقدير الله في الأزل، والقضاء: هو حكم الله بالشيء عند وقوعه، فإذا قدر الله تعالى أن يكون الشيء المعين في وقته فهذا قدر، فإذا جاء الوقت الذي يكون فيه هذا الشيء فإنه يكون قضاء.

وقال الرازي: القضاء ما كان مقصوداً في الأصل والقدر ما يكون تابعاً له، مثاله من كان يقصد مدينة فنزل بطريق تلك المدينة بخان أو قرية يصح منه في العرف أن يقول في جواب من يقول لم جئت إلى هذه القرية؟ إني ما جئت إلى هذه وإنما قصدت المدينة الفلانية وهذه وقعت في طريقي وإن كان قد جاءها ودخلها وإذا عرفت هذا فإن الخير كله بقضاء وما في العالم من الضرر بقدر ، فالله تعالى خلق المكلف بحيث يشتهي ويغضب ، ليكون اجتهاده في تغليب العقل والدين عليهما مثاباً عليه



بأبلغ وجه فأفضى ذلك في البعض إلى أن زنى وقتل فإله لم يخلقها فيه مقصوداً منه القتل والزنا وإن كان ذلك بقدر الله (الرازي : ٣٥١/١٢) .

وقال أيضاً: ما كان في مجرى عادته تعالى على وجه تدرجه العقول البشرية نقول بقضاء ، وما يكون على وجه يقع لعقل قاصر أن يقول لم كان ولماذا لم يكن على خلافه نقول بقدر. (الرازي : ٣٥٥/١٢) .

قال العيني: فإن قلت ما الفرق بين القضاء والقدر قلت القضاء عبارة عن الأمر الكلي الإجمالي الذي حكم الله به في الأزل، والقدر عبارة عن جزئيات ذلك الكلي ومفصلات ذلك المجمل التي حكم الله بوقوعها واحداً بعد واحد في الإنزال (العيني : ٣٢٤/٢١) .

والراجح أنهما إن قرنا جميعاً فبينهما فرق كما سبق، وإن أفرد أحدهما عن الآخر فهما بمعنى واحد .

المطلب الثاني : مفهوم خلق أفعال العباد

أفعال العباد هي لب مسائل القدر فهي التي من أجلها صار الناس فرقاً وأحزاباً .

فهل أفعال العباد هي خلق الله تعالى أم إنها خلق العبد ؟

وقع الخلاف في هذه المسألة على فرق :

الفرقة الأولى : أن الله وحده هو خالق أفعال العباد ، وأعمالهم إنما تنسب لهم مجازاً، فالعباد مجبورون على أفعالهم ، لا قدرة لهم ولا إرادة ، فحركاتهم وإرادتهم كورق الشجر، تحركه الرياح ، وكحركة الشمس والقمر والأفلاك ، وهذا مذهب الجبرية (الشهرستاني : ٨٧/١ - الأشعري : ٣٤٠/١) .

الفرقة الثانية : القول بأن العباد هم خالقون لأفعالهم ، فليست أفعالهم مخلوقة لله تعالى ، فهم يقولون : إن الله لا يريد المعاصي والكفر ، فكيف يخلقها ويعذب عليها، فلو فعل ذلك كان ظالماً والله منزّه عن الظلم وهذا قول المعتزلة (الشهرستاني : ٤٥/١) .

الفرقة الثالثة : القول أن الله خالق أفعال العباد ، وهي كسب لهم ، والمراد بالكسب الذي أثبتوه للمكلف مقارنة وجود الفعل لقدرة المكلف واختياره من غير أن يكون ثمة تأثير منه أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً لظهور الفعل .



فهؤلاء أثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة في المقدور ، وقال البعض : إن للعبد نوع تأثير في المقدور ولكن الذي عليه جمهورهم ومتأخروهم أن قدرة العبد غير مؤثرة في المقدور ، وهذا هو قول جمهور الأشاعرة (الأشعري : ٦٩- والباقلاني : ١١٤) .

وللكسب عندهم تعريفات أهمها :

أولاً : ما يقع به المقدور من غير صحة إنفراد القادر به .

ثانياً : ما يقع به المقدور في محل قدرته .

ثالثاً : ما وجد بالقادر وله عليه قدرة محدثة (الأشعري:٧٣- ابن الجوزية:٣٦٣/١) .

وهذا الكسب لا حقيقة له ، وقد قيل ثلاثة لا حقيقة لها : طفرة النظام ، وأحوال بني هاشم ، وكسب الأشعري (الحراني:٨/١٢٨) .

وأما الماتريدي فذهبوا إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأن الله تعالى خلقها كلها خيراً كانت أو شراً وإستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة نقلية وعقلية (البيدوي:٩٩- والنسفي :٦٢) .

ودليلهم النقلية ، قوله تعالى : ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ سورة الملك : ١٣- ١٤ ، فلو لم يكن الله تعالى خالقاً لما يجهر ويخفي ولم يكن ليحتج به على علمه ، قال عز وجل : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا وَأَيَّامَنَا﴾ سورة سبأ: ١٨ . فأخبر سبحانه أن تقدير السير والتسير فعله وبه كان السير (ينظر الماتريدي : ٢٥٤) .

والدليل المعقول عندهم أن أفعال العباد لا يستحيل دخولها تحت قدرة الله تعالى ، فإنها تدخل تحت قدرة الله تعالى كما في المعلومات كلها ، وفيما يدخل تحت علم العباد لا يستحيل دخوله تحت علم الله تعالى ، فإذا لم يستحل دخولها تحت قدرة الله تعالى فالله تعالى غير متناهي القدرة ، فيدخل تحت قدرته وإذا دخل تحت قدرة الله تعالى يكون الله موجوده كما في الأجسام(ينظر البيدوي: ٩٩-١٠٠) .

أما بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم ، فقد حاولت الماتريديّة التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية ،

فذهبوا إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد (الماتريدي : ٢٢)

المطلب الثالث : الاستطاعة والقدرة



الاستطاعة والقدرة والطاقة والوسع ، ألفاظ متقاربة المعنى (الحنفي: ٢٨٩/١). وضدها العجز ، عرفها المتكلمون بأنها : ألفاظ وجودية يتأتى معها الفعل بدلاً عن الترك والترك بدلاً عن الفعل) ينظر الايجي: ٢/١٢٠ .

ومسألة الاستطاعة أو القدرة من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الفرق الإسلامية ، تبعاً للخلاف الواقع في القدر ، فالذين قالوا بالجبر وهم الجهمية قالوا بنفي الاستطاعة ، لا مع الفعل ولا قبله ، لأن العبد عندهم لا اختيار له (الشهرستاني: ٣٦ - والبغدادي: ١٢٨) .

والذين قالوا بنفي القدر وأن العبد خالق لفعله وهم المعتزلة هؤلاء أثبتوا الاستطاعة قبل الفعل ، ونفوا أن تكون معه (آبادي: ٣٩٠) .

والذين قالوا بالكسب وهم الأشاعرة ومن وافقهم قالوا بأن الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله (الباقلاني: ١٤ وينظر النسفي: ٣٢٣) .

أما جمهور الماتريدية فتوسطوا في المسألة، فقالوا بإثبات الاستطاعة قبل الفعل ومعه . وذهبوا إلى أن الاستطاعة تقع على نوعين :

الأول : سلامة الأسباب والآلات ، وهي تتقدم الفعل .

الثاني : الاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل ، وتكون مع الفعل (الماتريدي: ٢٥٧) .

ومن قال : أنه تكليف بما ليس في الوسع فقد نظر إلى ما عرض له من تعلق علمه تعالى وإرادته سبحانه بخلافه، وبالجملة لو لم يكلف العبد به لم يكن تارك المأمور عاصياً فلذا عد مثل إيمان الكافر وطاعة الفاسق من قبيل المحال بناءً على تعلق علمه وإرادته بخلافه، وهو عندنا من قبيل ما لا يطاق بناءً على صحة تعلق القدرة الحادثة في نفسه ولم يوجد عقبيه ، وهذا نزاع لفظي عند أرباب التحقيق (الماتريدي: ١١٠) .

والقدرة عنده صفة يخلقها الله تعالى في العبد عند قصده اكتساب الفعل مع سلامة الأسباب والآلات، وبهذا يظهر أن مناط التكليف بعد خلق الاختيار للعبد هو قصده الفعل قصداً مصمماً طاعة كان أو معصية ، ولم تؤثر قدرته في وجود الفعل لمانع هو تعلق قدرة الله التي لا يقاومها شيء بإيجاد ذلك (الماتريدي: ١٠٤) .



يقول الإمام الطحاوي : (والاستطاعة التي يجب بها الفعل ، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكين وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب) (الحنفي: ٢٨٩)

وذهب الإمام الطحاوي إلى ما ذهب إليه عامة أهل السنة في أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي ، وهذه قد تكون قبله ، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل ، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة .

وأما القدرة التي من جهة الصحة والوسع ، والتمكين وسلامة الآلات فقد تتقدم الأفعال، وهذه هي القدرة المذكورة في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ آل عمران : ٩٧ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ سورة التغابن ١٦ .

والمراد استطاعة الأسباب والآلات .

وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة ، فقد ذكروا فيها قوله تعالى : ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ سورة هود: ٢٠ والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات (الحنفي: ٢٨٩) .

وبهذا التفصيل ينحل الإشكال الذي وقعت فيه الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم . وحاصل مذهب أهل السنة في القضاء والقدر أن للعبد في أعماله الاختيارية كسبا، وأنه ليس له إلا ذلك الكسب، فليس هو مجبوراً عليها كما يقول الجبرية، وليس هو خالقاً لها كما يقول المعتزلة.

والذي يمكن أن نرجحه من هذه المذاهب، هو مذهب أهل السنة والجماعة، فيما ذهبوا إليه من أن الإنسان غير خالق لأفعاله، وأن الله تعالى هو خالق كل شيء ، ولا خالق سواه، فإن جميع الموجودات خلق لله تعالى، فله تعالى الخلق، وللإنسان الكسب والقصد، حيث توسطوا في رأيهم بين الجبرية والمعتزلة، ونعتقد والله أعلم أن هذا هو المذهب الحق، وهو الراجح بين المذاهب كلها، وذلك لقوة ما قرره أهل السنة في مذهبهم ، ودفعهم بقوة لشبه المخالفين، ولأن المسلمين أجمعوا قاطبة قبل ظهور البدع والآراء واجتماع أصحاب الأهواء، على أنه لا خالق إلا الله تعالى.

قال العلامة تاج الدين السبكي: (إن العبد غير خالق لأفعال نفسه، وأن الله تعالى لا يعاقب إلا على ما فعله العبد ، والثواب والعقاب واقعان على الجوارح فلزمت الواسطة بين القدر والجبر)(السبكي: ٤٦٢/١).



وبعد هذا التقرير نعلم أن الجبرية أفرطوا في غلوهم، عندما قالوا: إنَّ الإنسان ليس له شيء في عمله الاختياري، بل هو مجبور مقهور على فعله، ومثله مثل الريشة تقلبها الرياح كيف شاءت، وأما المعتزلة فقد فرطوا عندما جعلوا العبد خالقاً لأفعاله الاختيارية، بقوة وقدرة خلقها الله تعالى فيه .

المطلب الرابع :

مذهب القاضي البيضاوي في مسائل القضاء والقدر وافعال العباد

أولاً : أقسام الإيمان بالقدر :

رأى القاضي البيضاوي (رحمه الله) أن الإيمان بالقدر على قسمين :

أحدهما : الإيمان بأنه (تعالى) سبق في علمه ما يفعله العباد من خير، و شر، وما يجازون عليه، وأنه كتب ذلك عنده، وأحصاه ، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه ، وكتابه .

ثانيها: أنه (تعالى) خلق أفعال العباد كلها من خير، وشر، وكفر، وإيمان (البيضاوي : ١/٨٧).

ثانياً : الرد على القدرية في نفيهم القدر :

رأى القاضي البيضاوي (رحمه الله): أن القدرية لا يرون أن الله (تعالى) خالق فعل الإنسان ، وأنهم مجوس هذه الأمة، ووجه تشبيهم بالمجوس ، لإنكارهم إيجاد الباري فعل العبد ، فجعله بعضهم غير قادر على عينه ، وبعضهم غير قادر على مثله ، وجعلوا العبد قادراً على فعله ، فهو إثبات للشريك، كقول المجوس، فالإيمان والكفر عندهم من فعل العبد لا من الرب سبحانه (وتعالى). (البيضاوي: ١/٣٠) .

وتمسك القدرية في قولهم : إنَّ الإنسان خلق أفعاله ، لو كان الله (تعالى) خالقاً لأفعال العباد ، لكان الله (تعالى) هو القاعد ، وهو القائم ، والأكل ، والشارب ، إلى غير ذلك ، وهذا جهل عظيم لأنَّ المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء ، لا من أوجده ، وقالوا أيضاً : بأننا نفرق بالضرورة بين حركة الماشي ، وحركة المرتعش ، وأنَّ الأولى باختياره دون الثانية ، وبأنه لو كان الكل بخلق الله (تعالى) ، لبطل قاعدة التكليف ، والمدح ، والذم ، والثواب ، والعقاب .

والرد على ذلك : أن ذلك إنما يتوجه على الجبرية القائلين بنفي الكسب ، والاختيار، أصلاً ، وأهل السنة يثبتون ذلك (الفتازاني: ١٠٩)

أورد القاضي البيضاوي قولهم في شرحه لحديث اركان الايمان اذ يقول : (والقدرية قالوا: القضاء علمه تعالى بنظام الموجودات، وأنكروا تأثير قدرة الله تعالى في أعمالنا وتعلق إرادته بأفعالنا،



وزعموا أنها واقعة بقدرتنا ودواع منا، فأثبتوا لنا قدرة مستقلة بالإيجاد والتأثير في أفعالنا، كما هي ثابتة لله تعالى في أفعاله، ولذلك سماهم النبي - صلى الله عليه وسلم - : مجوس هذه الأمة) (البيضاوي: ٣٠/١).

وساق القاضي البيضاوي قضية القضاء ، والقدر ، وقرّر أنّ الله أجرى عادته الإلهية في هذا العالم على أسباب ، ومسببات تناط بتلك الأسباب ، وينسب وقوعها نظراً للصورة الوجودية ، وإن كان الكل في الحقيقة إنّما هو بقضائه ، وقدره ، وأن أفعال العباد - وإن كانت غير موجبة ولا مقتضية للثواب والعقاب بذواتها - إلا أنه تعالى أجرى عادته يربط الثواب والعقاب بها ارتباط المسببات بالأسباب ، وفعل العبد: ما له تأثير في صدره بوجه ، فكما يترتب الثواب والعقاب على ما يباشره ويزاوله يترتب كل منهما على ما هو سبب من فعله كالإرشاد إليه والحث عليه ، ولما كانت الجهة التي بها استوجب المسبب الأجر والجزاء غير الجهة التي استوجب بها المباشر لم ينقص أجره من أجره شيئاً. وأما ما سبق إستحالة مؤثرين على أثر واحد فالجواب عنه : أن دخول مقدر تحت قدرتين إحداها قدرة الاختراع ، والأخرى قدرة الاكتساب جائز ، وإنما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد (البيضاوي : ١٣٣/١) ، وفي ذلك يوافقون قول الأشاعرة

ثالثاً : الاحتجاج بالقضاء والقدر:

ذكر القاضي البيضاوي (رحمه الله) مسائل عديدة في الاحتجاج بالقضاء والقدر منها:

١- احتجاج ادم لموسى ، وذكر الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : ((قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقربك نجيا بكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاما، قال آدم: فهل وجدت فيها: {وعصى آدم ربه فغوى}؟ قال: نعم، قال: أفتلومني على أن عملت عملا كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ " قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : فحج آدم موسى)) (البخاري : ١٥٨/٤ - مسلم ٢٠٤٢/٤)

وشرح القاضي البيضاوي (رحمه الله) في شرحه للحديث بقوله : (وقوله: " فحج آدم موسى " معناه: غلب عليه بالحجة، بأن ألزمه أن جملة ما صدر عنه لم يكن ما هو مستقل به متمكنا من تركه، بل



كان أمراً مقضياً عليه، وما كان كذلك لم يحسن اللوم عليه عقلاً، وأما ما ترتب عليه شرعاً من الحد والتعزير فحسنة من الشارع لا يتوقف على غرض أو نفع، وإن سلم فالمقصود منه أن يكون أسباباً منكلاً له عن العود إليه، ولغيره عن الاشتغال بمثله، فيتقي منه من أراد التوقي عن هذا النوع من العصيان، كما يوجد ما يوجد في عالمنا مرتبطاً بأسبابها لحكمة اقتضت إناطة الحوادث بأسباب تتوسط بينه وبينها.

ومن المعلوم أن موسى - صلوات الله عليه - لم يكن متعبداً بلومه عليه السلام، ولم يكن لومه أيضاً في ذلك العالم نافعا، فلا يحسن) (البيضاوي : ٨٨/١).

٢- وذكر القاضي البيضاوي أيضاً مسألة الدعاء والقدر وذكر حديث سلمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا يرد القضاء إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر)) (ابن حبان : ١٥٣/١ - الحاكم : ٣٦١/٤ - الترمذي : ٣٠٤/٣).

وقد بين القاضي البيضاوي موقفه في الدعاء والقضاء وهل يرد الدعاء القضاء إذ يقول : " أن القضاء قسماً، جازم لا يقبل الرد والتعويق، ومعلق: وهو أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً ما لم يرده عائق، وذلك العائق لو وجد كان ذلك أيضاً قدراً مقضياً، كما روي أنه - عليه السلام - سئل، فقيل: ((يا رسول الله أرأيت رقى نسترقبها، وتقاة نتقيها، ودواء نتداوى به، أيرد ذلك من قدر الله شيئاً؟ قال: "هي من قدر الله)) (الترمذي : ٣٩٩/٤).

وقيل: المراد بالقضاء: ما يخاف نزوله، وتبدو طلائعه وأمارته من المكاره والفتن، ويكون القضاء الإلهي جارياً بأن يصاب عنه العبد الموفق للخير والدعاء، فإذا أتى به العبد حرس من حلول ذلك البلاء عليه، فيكون دعاؤه كالرد لما كان يظن حلوله ويتوقع نزوله.

وقيل: الدعاء لا يدفع القضاء النازل، لكن يسهله ويهونه من حيث أنه يتضمن الصبر عليه والتجمل فيه والرضا بالقضاء والرجوع إلى الله فقد روي عن ابن عمر: أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: "الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل" (الحاكم : ١٧٦٩ - البيضاوي : ١٠/٢).

يقول النووي في فائدة الدعاء ، مع سبق القضاء: (اعلم أنّ من جملة القضاء ردّ البلاء بالدعاء ، فالدعاء سبب لردّ البلاء ، ووجود الرحمة ، كما أنّ الترس سبب لدفع السلاح ، والماء سبب لخروج النباتات من الأرض ، فكما أنّ الترس يدفع السهم فيتدافعان ... فكان الدعاء، والبلاء، وليس من شرط



الاعتراف بالقضاء أن لا يحمل السلاح ، وقد قال الله (تعالى): ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ سورة النساء: ١٠٢ فقدّر الله تعالى الأمر ، وقدّر سببه) (النووي: ٣٩٧).
رابعاً: علم الله تعالى بالمقدورات :

قرر القاضي البيضاوي (رحمه الله) أن أعمال الإنسان سواء كانت خيراً أم شراً فهي بعلم الله (تعالى) السابق ، إذ لا تغيير فيه ، ولا تبديل ، وساق في هذا أدلة من السنة منها : _
١- ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : ((كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وكان عرشه على الماء)) (مسلم: ٢٠٤٤/٤).

وعلق القاضي البيضاوي على هذا اذ يقول : " كتب الله " معناه: أجرى القلم على اللوح المحفوظ بتحصيل ما بينهما من التعلق، وأثبت فيه مقادير الخلائق على وفق ما تعلقت به إرادته أزلاً إثبات الكاتب ما في ذهنه بقلمه على لوحة، أو: قدر وعين مقاديرهم تعييناً بتاً لا يتأتى خلافه) (البيضاوي: ٨٧/١).

٢- عن عبد الله بن مسعود ؓ عن رسول الله ﷺ انه قال : ((إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات، فيكتب عمله، وأجله، ورزقه، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخل الجنة، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار)) (البخاري: ١٣٣/٤- البيضاوي: ٩١/١).

ويشرح القاضي البيضاوي بشرح الحديث اذ يقول : (وقوله: " ثم يبعث الله إليه ملكاً "، أي: يبعث الله إليه الملك في الطور الرابع، حينما يتكامل بنيانه وتتشكل أعضاؤه، فيعين له، وينفث فيه ما يليق به من الأعمال والأرزاق حسبما اقتضته حكمته وسبقت به كلمته، فمن وجده مستعداً لقبول الحق واتباعه، ورآه أهلاً للخير وأسباب الصلاح متوجهة إليه، أثبتته في عداد السعداء، وكتب له أعمالاً صالحة تناسب ذلك، ومن وجده كزاً جافياً قاسى القلب ضارياً بالطبع متأبياً عن الحق أثبت ذكره في ديوان الأشقياء الهالكين، وكتب له ما يتوقع منه من الشرور والمعاصي، هذا إذا لم يعلم من حاله وقوع ما يقتضي تغيير ذلك، فإن علم من ذلك شيئاً كتب له أوائل أمره وأواخره، وحكم عليه وفق ما يتم به عمله،



فإن ملاك العمل خواتيمه، وهو الذي يسبق إليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة أو النار) (البيضاوي :٩٢/١).

وقرر الطحاوي هذا في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة حيث قال : (وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد) (الطحاوي : ٥٣) .

فما ذهب اليه القاضي البيضاوي (رحمه الله) في أفعال العباد وإنها مخلوقة لله تعالى هو عين مذهب السلف

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الامين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى اثره الى يوم الدين ، وبعد :

لعلنا نستطيع بعد ما تقدم من دراسة لرأي القاضي البيضاوي في مبحث القضاء والقدر من خلال كتابه تحفة الابرار وما قام من بيان وتوضيح لهذه المسألة ان نتوصل الى النتائج التالية :

١- ان القاضي البيضاوي قد عالج هذه المسألة ودافع عنها كما انه استطاع ان يدافع عن مذهب الاشاعرة على طريقة شيوخه .

٢- اصبح واضحا ان القاضي البيضاوي كان يدافع عن هذه المسألة وغيرها لتوضيح العقيدة الاسلامية التي تبناها خاصة في مسألة القضاء والقدر .

٣- هذا البحث كشف عن قوة شخصية هذا الامام في اظهار منهجه ومرونته في الدعوة وإظهار الحق .

٤- توصلت في هذا البحث الى قوة الحجة التي ترتكز على الدليل من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

٥- مسألة القضاء والقدر من اعقد مسائل العقيدة ، والخوض فيها صعب لا يدخله الى من هو قوي الفهم لمراد الله تعالى وعلم بدقائق امور العقيدة .

هذا وبالله تعالى التوفيق ، وهو الهادي الى صراطه المستقيم .

تم البحث بحمد الله تعالى وعونه ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. الأذكار لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت سنة ٦٧٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرنبوط ، الناشر: دار الفكر ، بيروت - لبنان - بدون رقم الطبعة ، سنة ١٤١٤ هـ
٢. إشارات المرام من عبارات الامام ابي حنيفة النعمان ، كمال الدين أحمد بن حسن البياضي (ت:١٠٩٨هـ) تحقيق ، احمد فريد المزيدي ، ط١ ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م ،
٣. تبصرة الأدلة ، تبصرة الادلة ، للامام نجم الدين ابي حفص عمر النسفي ت ٥٠٨هـ، تحقيق كلود سلامه ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ، سوريا ، ١٩٩٠م ،
٤. التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين ، طاهر بن محمد الأسفراييني ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣ م
٥. التمهيد لقواعد التوحيد ، ابو المعين النسفي (ت:٥٠٨هـ) ، تحقيق :محمد عبد الرحمن الشاغول ، ط١ ، المكتبة الازهرية للتراث ، مصر ، ٢٠٠٦م
٦. تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ، لأبي منصور مُحَمَّد بن أَحْمَد الأزهرى ، (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : أَحْمَد عبد العليم البردونى ، مراجعة : علي مُحَمَّد النجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، مصر ، بلا تاريخ
٧. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٩هـ،
٨. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الاصبهاني، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، مطبعة مهر، أستوار قم، طهرالي، ١٣٩١هـ
٩. شرح العقيدة الطحاوية صدر الدين محمد بن علاء الدين ابن ابي العز الحنفي، تحقيق : احمد محمد شاکر: ٢٨٩/١ .
مجلة العلوم الأساسية
للعلوم النظرية والتطبيقية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية
١٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٩٣هـ ، تحقيق: احمد بن عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين ١٤٠٧هـ ،
١١. طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ
١٢. طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م
١٣. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، مطبعة المكتبة العربية، بغداد، ١٣٥٦هـ: ١٠٥.
١٤. العقيدة الطحاوية ، محمد ناصر الدين الالباني الرياض ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠١م ،



١٥. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، لعبد الله مصطفى المراغي، مطبعة محمد أمين، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
١٦. القضاء والقدر ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية ، بَيْرُوت ،بلا تاريخ
١٧. القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه ، لعبد الرحمن بن صالح المحمود . ط١ ، دار النشر الدولي ، الرياض ، ١٤١٤ هـ
١٨. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، الأشعري ، تحقيق : محمد أمين الضاوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ،
١٩. اللمع للأشعري : ٧٣ ، شفاء العليل لابن قيم الجوزية، ت ٧٥١ هـ، المطبعة الحسنية المصرية، القاهرة، ط ١، ١٣٢٣ هـ .
٢٠. مُعْجَم مَقَابِيس اللُّغَةِ ، لأبي الحَسَن أحمَد بن فارس بن زكريا،(ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بَيْرُوت ، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م
٢١. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه: محمد أمين، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت):
٢٢. نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ: النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، مطبعة: مؤسسة اسماعيليان ،قم، ط٤ ، ١٣٦٤هـ